برنامج ليكود الاستيطاني

دخلت كتلة الليكود الانتخابات الاسرائيلية في ايار (مايو) ١٩٧٧ ، وهي تطرح جملة برامج ونظريات تتحدث عن « حق الشعب اليهودي في ارض اسرائيل » ، وهو حق « ابدي غير قابل للطعن ، ومتماثل مع الحق في الامن والسلام » . أما الضفة الغربية فانها « لن تسلم الى اي حكم اجنبي ، وبين البحر وبين الاردن ستكون السيادة الاسرائيلية فقط » . واعتبر برنامج الليكود الضفة الغربية جزءاً من « ارض اسرائيل الغربية » معلنا ان الطعن في حق اسرائيل بهذه الارض يؤدي « بصورة غير مستبعدة الى إقامة دولة فلسطينية تشكل خطراً على أمن السكان المدنيين ، وعلى وجود اسرائيل ، وتحبط كل امكانية للسلام »[١] .

ونصت اتفاقيات الائتلاف الحكومي ، التي وقعتها كتلة الليكود مع اطراف الائتلاف الأخرى ، على تصورات مشتركة لمستقبل الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة . وأكد الاتفاق المشترك بين الليكود والمفدال على ضرورة « إقامة المستوطنات بناء على قرار صادر من الحكومة فقط ، وفق معايير صهيونية وامنية »[٢] . كما عرضت الليكود على الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) ، اثناء المفاوضات لدخول داش الى حكومة بيغن ، صيغة بشأن مستقبل الأراضي المحتلة جاء فيها « يخول الكنيست الحكومة ، بموجب قانون ، تطبيق قضاء دولة اسرائيل ، وانظمتها ، وادارتها على ارض ــ اسرائيل بكاملها في مرسوم يحدد ذلك، ولن يتم تطبيقها ما دامت هناك مفاوضات على معاهدات سلام بين اسرائيل والدول العربية . وسيكون الأمر مرتبطاً باختيار التوقيت الملائم ، وباعتبارات الحكومة السياسية ، وبمناقشة كاملة في الكنيست وباقرار منه »[٣] . وبعد النقاش الذي جرى بين الليكود وداش ، تمهيداً للاتفاق الائتلافي توصل الطرفان الى اتفاق محدد بشأن الاستيطان وراء الخط الأخضر « وفق قرارات الحكومة فقط »[٤] . وأكد أحد اعضاء قيادة داش أثناء المفاوضات « ان مواقف الليكود كانت متصلبة في القضايا التالية : الاستيطان ومسألة تطبيق القانون الاسرائيلي في المناطق المحتلة ومؤتمر جنيف ، والحدود السياسية والحدود الأمنية »[٥] .

وبغض النظر عن الاعتبارات الكثيرة التي ابعدت التجمع (المعراخ) العمالي عن السلطة في اسرائيل ، وساهمت في صعود الليكود ، فان مواقف الليكود المتصلبة بالنسبة للاستيطان في الأراضي العربية ، كانت أحد العوامل التي أدت الى ارتفاع الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات ، في اماكن الاستيطان الجديدة بنسبة ٨٪[٦] .

المعراخ والليكود : لا خلاف على الاستيطان

يحدد شمعون بيرس زعيم حزب العمل ، اكبر الشركاء في المعراخ ، الفرق بين نظرة حزبه ، ونظرة الليكود للاستيطان بقوله « بالنسبة لنا ، فان الخطة الاستيطانية موجودة ، ولكن ما هو موجود لدى الليكود هي خطة بالنسبة ليهودا والسامرة وهذا هو أساس الجدل . ففي الليكود ينادون بضرورة تطبيق القانون الاسرائيلي على يهودا والسامرة وضمها [الى اسرائيل] ... هذا هو أساس الجدل بيننا وبين الليكود . والاعتقاد السائد هو ان الجدل يدور بين خطتين استيطانيتين ، وهذا أمر غير صحيح ، فالجدل هو بين خطتين سياسيتين »[٧] . ونظراً لأن الاستيطان هو « هدف قومي » يجب أن تلتقي عليه جميع الأطراف والتيارات السياسية ،